

## خاتمة

أوضح البحث بشكل أساسي أن المشكلات البيئية تكلف العالم خسائر باهضة سواء من حيث البيئة أو الاقتصاد وان هذه الأخيرة لن تسمح باستمرار عملية التنمية إلى أن جاء مؤتمر قمة الأرض الذي عقد في ريو دي جانيرو سنة 1992 بفكرة التنمية المستدامة التي تمهد لبناء اقتصاد جديد يتواصل مع البيئة و يحترم الإنتاج المتواصل للأنظمة البيئية. و قد حاولنا من خلال الدراسة إعطاء أهم معالم التحويل سواء من حيث التمويل أو السياسات أو المؤسسات و إسقاطها على الاقتصاد الوطني.

وبقي جوهر التحدي للتنمية المستدامة بالنسبة للدول النامية هو بناء تنمية جديدة تختلف عن التنمية الحالية التي ستنتهي بتدمير نفسها من خلال إهدار الموارد و رفع مستويات التلوث و كذا ضمان نوعية أفضل من الحياة و خاصة أن اليوم يعيش 8.2 بليون إنسان من الدول النامية على اقل من دولارين<sup>(1)</sup> وسنحاول فيما يلي التطرق لأهم المحاور التي على الدول النامية التركيز عليها من اجل المضي قدما نحو التنمية المستدامة و حماية البيئة.

1- التوعية الجماهيرية و تطوير التكوين و البحث العلمي في مجال البيئة و التنمية: إن بناء قاعدة جماهيرية واعية بضرورة حماية البيئة يخلق جهة تطالب بحقها في العيش في بيئة سليمة و تؤيد التغيير و تدعم السياسات و الإصلاحات ضد الرأي المعارض المتمثل في المضرين بالبيئة لذلك على الدول النامية الاستثمار في مجال التوعية من خلال خلق فرص التعلم و ذلك بالتكفل بقضية البيئة و التنمية على كل الأصعدة التربوية و تمويل مراكز التكوين و البحث على مستوى الجامعات و المعاهد و تشجيع الحركة الجمعوية و الوسائط الإعلامية التي تعنى بالانشغالات البيئية.

2- استراتيجية الوقاية: على الدول النامية أن تنتهج أسلوب الوقاية لا على أسلوب المعالجة الذي يعتمد على النمو ثم الإصلاح خاصة أن كثيرا ما يكون التلف البيئي غير قابل للتدارك و بالتالي فانه على الدول النامية دمج الاعتبارات البيئية في الخطط التنموية من البداية وكذا الاستفادة من الدروس السلبية للتنمية من الدول النامية.

3- الدعم التشريعي: من الرغم من صدور قوانين حماية البيئة في معظم الدول النامية إلا أنها تتميز في معظمها بعدم التطبيق و بطئ صدورها لذلك على الدول النامية أن تقوم باستحداث تشريعات تلائم اولوياتها البيئية و تضمن تطبيقها.

<sup>(1)</sup> تقرير التنمية في العالم 2003 عرض عام تنمية مستدامة في عالم متغير البنك الدولي: واشنطن ص(1)

4- الدعم المؤسسي: على الدول النامية أن لا تكتفي بإنشاء وزارات للبيئة بل عليها خلق مؤسسات جديدة تتكفل بتشخيص المشاكل البيئية و تقييمها و موازنة المصالح البيئية و الاقتصادية و خلق مؤسسات تعمل على تنظيم حقوق الملكية للموارد البيئية بالشكل الذي يضمن بقاءها و استمرارها.

5- دعم الاستثمارات ذات المسؤولية البيئية و وضع معايير بيئية مناسبة للمشاريع الجديدة و استبدال المشاريع الموجودة المضرّة بالبيئة و تشجيع القطاع الخاص على التحسينات البيئية.

6- تعزيز إمكانيات و فرص الطاقات البديلة: إن الميزة الأساسية للطاقة البديلة أنها متجددة لذلك على الدول النامية إلغاء كافة أشكال الدعم في مجال الطاقة سواء بالنسبة للمستهلكين أو المستثمرين الذي يحول بينهم و بين استخدام أشكال الطاقة البديلة ، و تشجيع البحث و التطوير في إمكانيات استخدام الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية.

7- دعم التنمية الريفية المستدامة: ويتم ذلك من خلال السعي إلى تطوير فعاليات الريف الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية بشكل يحافظ على الثروات الريفية و كبح العمران حتى يتحقق التوازن بين الريف و الحضر، و القضاء على الفقر في المناطق الريفية الذي يزيد من تدهور الحياة و استنزاف الموارد.

8- انتهاج زراعة مستدامة و هذا يعني عدم التركيز على سياسة زراعية موجهة نحو إنتاج المنتجات الموجهة للتصدير و تبيير المياه والأرض و الاستخدام المكثف للأسمدة و المبيدات، فعلى الدول النامية العودة إلى القطاع التقليدي.

9- حشد الموارد المالية: لقد اصطدم توفير الموارد المالية اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية بالواقع المالي المر، فالوضع المالي لهذه الدول متدهورة عموماً ولذلك على الدول النامية العمل في اتجاهين:

أولاً: على المستوى الداخلي

- تطوير الصناديق القائمة في الدول النامية و التي تساهم في تمويل مشاريع التنمية المستدامة.  
- التركيز على إيلاء الأولوية في التمويل على المستوى الوطني لتنفيذ مشاريع التنمية المستدامة و تحسين البيئة.

- دعم المؤسسات غير الحكومية و تحفيز إسهامها في تمويل البيئة.  
- دمج المعايير البيئية مع السياسة العامة للإقراض، بحيث يتحقق الإقراض مع تحقيق الشرط البيئي.

ثانياً: على المستوى الدولي

- على الدول النامية الضغط على الدول المتقدمة و التفاوض معها من اجل الوفاء بتعهداتها في مجال المساعدات البيئية في إطار الشكل الذي تطرق عليه مجموعة 77.

- على الدول النامية مطالبة الدول الصناعية بتسديد ديونها البيئية ، و يشير مفهوم المديونية البيئية إلى الدول الصناعية قد دأبت على استنزاف و استهلاك المواد الطبيعية لدول الجنوب بكثافة و بأسعار اقل، بالإضافة إلى أن الدول الصناعية هي المساهم الأكبر في المشاكل البيئية.

- على الدول النامية الاستفادة من البنك الدولي و صندوق البيئة العالمي مع تبسيط عمليات الحصول على تمويل التنمية المستدامة.

- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعزز ملكية الموارد الطبيعية و يعمل على حماية البيئة و التقليل من التلوث و ربط قيام الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية بالمعايير البيئية.

- على الدول النامية المطالبة بإنشاء صناديق لحماية الأرض كما فعلت الهند سنة 1989 حينما اقترحت إنشاء صندوق لحماية الكوكب تحت رعاية الأمم المتحدة و نشأ هذا الصندوق من خلال اشتراك سنوي بقدر 0.1 من إجمالي الناتج المحلي لجميع الدول باستثناء الدول الأقل نموا و يستخدم هذا الصندوق في تطوير و شراء التكنولوجيات التي تتماشى مع الحفاظ على الموارد. لكن هذا الاقتراح لم ير النور حتى الآن<sup>(1)</sup>.

- كما تواجه الدول النامية عقبة نقل التكنولوجيا فغالبا ما تكون التكنولوجيا السليمة ذات أسعار مرتفعة تفوق قدرة البلدان النامية، كما أن حصول البلدان النامية على التكنولوجيا التطبيقية محدود جزئيا بسبب القيود من خلال براءات و نقص المعلومات الكافية لتمكين المؤسسات من شراء التراخيص و نقص القدرة المالية لهذه الدول من اجل تمويل عملية النقل و بالتالي على الدول النامية تنمية القدرات المحلية من اجل تنمية التكنولوجيا السليمة بيئيا داخلها

- أما فيما يتعلق بالسياسة البيئية و التي تعتبر شكلا مهما من أشكال تمويل أنشطة حماية البيئة فلا بد أن تحقق الدول النامية التكامل في التطبيق بين الأدوات الاقتصادية مع ضرورة إرفاقها ببرامج تحسيسية و إعلامية للمواطنين و أصحاب القرار و تطوير الحوافز الاقتصادية لتكون أكثر فعالية في خفض مستوى الضرر بالبيئة من خلال فرض الضرائب التي تشجع إلى تقليص التلوث و الاقتصاد في الموارد و التصاريح القابلة للتجارة و في نفس الوقت إلغاء الدعم و مزايا ضريبية للأنشطة ذات الايجابية البيئية.

و في الأخير ينبغي الإشارة إلى أن أفكار التوجه نحو البيئة و التنمية المستدامة محتواة في الدين الإسلامي، حيث اظهر الله سبحانه وتعالى منذ أن خلق الأرض أهمية العناصر الموجودة عليها و بين لنا في العديد من الآيات كيف خلق الأرض و كيف سخر لنا مواردها من ماء و شمس و قمر ... الخ.

(1) اس.بي بيفان بعض القضايا المعاصرة، البيئة و التشغيل و التنمية مرجع سابق ص336

---

قال تعالى **وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا بَفَاءٌ وَمَنْافِعٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ** " النحل الآية 5، حيث بينت سورة النحل في آياتها نعم الله المتعددة المسخرة للإنسان كما اظهر الدين الإسلامي أساس العمل مع البيئة و نهى عن الإسراف بكل أشكاله لان الله خلق كل شيء بقدر، قال تعالى " **وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ أَلَّا تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ** " الرحمن الآية 7-9 و دعانا إلى المحافظة على البيئة من خلال العديد من الآيات و الأحاديث النبوية، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " **إذا قامت القيامة و بيد أحدكم فسيلة فليغرسها** " و بقي السؤال المطروح: ما هي أبعاد البيئة و المشاكل البيئية في الاقتصاد الإسلامي و كيف نستطيع تكيف الصيغ التمويلية للاقتصاد الإسلامي لتمويل أنشطة حماية البيئة